الانتخابات اللامركزية الادارية وتطبيقاتها في الأردن

بلدية بيرين الجديدة

إعداد

المهندس صدام محمد الخطار الخلايله

الملخص

إن تطبيق الحكم اللامركزي تحديات عدة، عقب إجراء انتخابات مجالس المحافظات، المقررة العام المقبل، بالرغم من تشكل شبه إجماع بالتفاؤل بنجاح التجربة، وانعكاس نتائجها ايجابيا على دفع عجلة التنمية في المحافظات ولعل التحدي الأكبر، من وجهة نظرهم، محاولة التوأمة والتوفيق وتقليص التداخلات بين مهام أعضاء مجلسي المحافظات والبلديات، في ضوء وجود بعض التداخل والتضارب أحيانا بالصلاحيات، أوجدتها بنود في قانوني البلديات واللامركزية، على إن ذلك لا ينفي إمكانية تجاوزه بعد فترة زمنية.

هنالك تقاطعا بين عملي مجالس المحافظات والبلديات، ليكمل احدهما الآخر بالأدوار والمهام الموكلة لأعضاء كل منهما، مشيراً إلى أن انسجام العملية الانتخابية سيسهم بتغطية كل مناطق المملكة تنمويا، ما يمنع إي تضارب في المصالح والمهام بين المجلسين وفهم العلاقة مع المجالس التنفيذية التي قد تخلف نوعا من الإرباك بتنفيذها في بداية الأمر، كما إن تنظيم العلاقة بين مجلسي المحافظة والبلدي، سيكون صعبا لدى تطبيق المهام، على أن ذلك لا يعني عدم انتهاء حالة الارتباك وتجاوز المعيقات بنجاح.

Abstract

The implementation of decentralized governance has several challenges, following the holding of the provincial elections, scheduled for next year, based on what was successfully voted on, and the reflection of its results. More details can be found in light of the possibility of bypassing it after a period of time.

There is an intersection between the work of the provincial and municipal councils, so that one complements the other with the roles and tasks assigned to their respective members, indicating that the harmony of the electoral process will contribute to covering all developmental regions of the Kingdom, which prevents any conflict of interests and tasks between the two councils and understanding the relationship with the executive councils that may leave a kind of Confusion in its implementation at the beginning, just as regulating the relationship between the provincial and municipal councils will be difficult when implementing the tasks, but this does not mean that the state of confusion will not end and the obstacles will be successfully overcome.

المقدمة

إن الإدارة لا تتألف من المركزية فقط وإنما تتألف أيضا من إدارات محلية على مستوى المحافظات والبلديات ومن مؤسسات عامة وطنية ومحلية والتشاركيه بين أبناء الوطن التي حث عليه جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين في محافل كثيرة حول النهوض بمؤسسات الدولة وتناغم ما بينها وعدم تغول سلطه على الأخرى ولهذا فإن مفاهيم التنظيم هو ضرورة ملحه للكشف عن طبيعة العلاقات الموجودة بين الدولة والجماعات المحلية وبمعنى آخر طبيعة السلطة لأن أسلوب التنظيم الإداري مرتبط بطبيعة النظام السياسي والخطط ألاستراتيجيه والدولة الأردنية باعتبارها دولة فتية نامية تحاول أن تجمع بين نظام المركزية الإدارية ونظام اللامركزية الإدارية معا مثل كل بلدان العالم الثالث الذي يرتقي إلى درجات متفاوتة من الديمقراطية وإن كان للأردن أسلوبها الخاص بالنسبة لنضام اللامركزية حيث هدفت هذه الدراسة لتسليط الضوء على إيجابيات، وسلبيات قانون الانتخاب وتعديلاته ، واللامركزية الإدارية ومعرفة مدى المشاركة الشعبية النيابية حسب القانون المعول به(قانون اللامركزية لسنة 2015 وتعديلاته الدستورية)

مما لا شك فيه أن هذه الموضوع من الموضوعات الهامة في حياتنا، لذا سوف اكتب عنه في السطور القادمة متمنيا من الله أن ينال إعجابكم، ويحوز على رضاكم، وأبدأ ممسكا بالقلم مستعينا بالله وحده.

أهداف البحث

إن استقلال الهيئات اللامركزية استقلال أصيل مصدره المشرع على أن تمارس الهيئات اللامركزية صلاحياتها تحت إشراف السلطة المركزية وتعرف بالوصاية الإدارية وقد سماها البعض بالرقابة الإدارية للحكومة المركزية سلطة إصدار تعليمات من أجل تنظيم بعض الأمور المتعلقة بالهيئات اللامركزية كالتصرف في الأموال العمومية المملوكة للبلديات ومساكن العمال والقروض والحسابات الختامية إلخ....

وتباشر السلطة المركزية الرقابة على الهيئات المحلية وتوزيع المشاريع والمنح من تلقاء نفسها أو بناء على تظلم من ذوي الشأن كما تمارس الرقابة الإدارية في العاصمة أو في الأقاليم بواسطة ممثليها أو مفتشيها كما يحلو للبعض

ويكون على عاتق أعضاء المجلس التعيين في بعض المناصب كالوالي وطاقم المجلس التنفيذي أو مسألة وفصل الأعضاء وتنظيم الأعمال الداخلية وتوزيع المهام وفقا ما تقتضيه التشريعات.

كما تملك السلطات المركزية حق إيقاف المجلس المحلي عن العمل لمدة شهر بقرار من بناء على اقتراح من الوالي أما ما يخص الرقابة على أعمال المجلس فتأخذ شكل المصادقة على مداولات الهيئات المحلية أو الاعتراض عليها وزير الداخلية وتمتلك أيضا حق حل المجلس ويتم ذلك بقرار من رئيس الحكومة

الاطار النظري للبحث

تعد اللامركزية الإدارية من أساليب الإدارة التي تتبعها الدولة في مباشرة وظائفها الإدارية وهو يقابل أسلوب المركزية الإدارية ويقصد باللامركزية الإدارية توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة ما بين الحكومة وهيئات مستقلة إقليمية أو محلية تباشر اختصاصها في النطاق المرسوم لها تحت إشراف ورقابة السلطة التنفيذية وتقوم هذه على فكرة مفادها توزيع وتفتيت سلطات الوظيفة الإدارية في الدولة بين السلطة المركزية وبين هيئات ووحدات إدارية مستقلة متخصصة على أساس إقليمي جغرافي أو على أساس فني مصلحي مع خضوعها لرقابة إدارية وطنية لأجل ضمان وحدة الدولة السياسية والدستورية والإدارية

فنظام اللامركزية الإدارية تقوم على أساس توزيع الوظيفة الإدارية بين الإدارة المركزية وبين أشخاص معنيين فهذا النظام يفترض تعددا في الأشخاص داخل الدولة واستقلالها وإن كان استقلالا نسبيا إذ تخضع هذه الأشخاص لإشراف ورقابة السلطة المركزية وهو ما يسمى عند عامة الفقه بالوصايا الإدارية

كما ونستسقي خبرة الأردنيين من أول انتخابات للامركزية والتي أجريت بتاريخ 2022/8/15 والتي بنى الأردنيين الآمال على نقطة التحول بما يخص اتخاذ القرار اللامركزي وتوزيع المكتسبات إلا انه تبين بوجود ثغرات ومعيقات في ما يخص صلاحيات أعضاء المجلس اللامركزية

يبدو أن قانون اللامركزية يمنح المسئولين المحليين دوراً واسعاً كما تنص المادة الثالثة من قانون اللامركزية على تشكيل "مجلس تنفيذي" في كل محافظة، برئاسة المحافظ، على أن يكون المجلس التنفيذي مسئولا عن الإشراف على تنفيذ "السياسة العامة في المحافظة"، والتعامل مع الحالات الطارئة، وحماية الأملاك العامة، مثلاً، كما أنه مخوَّل الموافقة على نشر القوى الأمنية المحلية مع أنه لا يتمتع بسيطرة أمنية مباشرة.

وللمجلس التنفيذي سلطات إضافية، أهمها إعداد موازنة المحافظة ومقترحات للاستثمار الرأسمالي. ينص القانون أيضاً على تشكيل مجالس محافظات جديدة، على أن يتم تعيين 15 في المائة من أعضائها من قبل الحكومة وانتخاب الباقين، وهي تتمتع بسلطات تشريعية وإشرافية تتيح فرض ضوابط على المجالس التنفيذية

غير أن تفويض السلطة المحلية محدَّد على نطاق ضيّق، وتؤشّر ثلاثة عناصر في التشريعات إلى أن دور تلك المجالس سيكون اضعف مما يدّعيه ممثّلو الحكومة، ففيه حين أنه بإمكان المجالس المذكورة إعداد مقترحات للإنفاق الرأسمالي، تبقى السيطرة على الوزارات الأمنية والمدنية على السواء (مثل وزارتَي التعليم والصحة) في قبضة العاصمة. كما أنه يُفرَض أن تكون الموازنات والمقترحات "ضمن المعايير التي وضعها قسم الموازنة في وزارة المالية". وفي حالة المجلس التنفيذي، لا تكتفي الحكومة بتعيين جزء منه، بل تقوم بتعيين كامل أعضائه – المحافظ ونائبه ومديري الأقضية ومديري المديريات التنفيذية المحلية التابعة لكل وزارة، فضلاً عن ثلاثة مديرين تنفيذيين للبلديات. ولا يمنح القانون أيضاً المجالس سلطة جمع الإيرادات، مثلاً عن طريق الضرائب أو الرسوم، ما يجعلها تعتمد على الحكومة المركزية.

ينص قانون البلديات الذي ينظّم عمل المجالس البلدية و"المجالس المحلية" المخصصة للمناطق الأصغر حجماً من البلدية، على منح صلاحيات تشريعية محدودة للسلطات المحلية مماثلة لتلك المنصوص عليها في قانون اللامركزية. من خصائص القانون الأساسية أن المادة الثالثة التي تنظّم عمل أمانة عمان الكبرى، تمنح الحكومة حق تعيين أمين عمان أي عمدتها و25 في المائة من أعضاء المجلس، فيما يجري اختيار الأعضاء الـ75 في المائة الباقين عن طريق الانتخاب. في حين أن هذا القانون لم يتطرق بالتفصيل إلى توزيع مقاعد المجالس في كل محافظة، إصدارات الحكومة قائمة من عشر صفحات بجميع الدوائر الانتخابية المحلية والبلدية في شباط/فبراير 2017

ومن التجارب السابقة والواقعية فان للبلديات دور مهم في تلبيه ابسط احتياجات المواطنين والتي عجزت بعض الوزارات من القيام في أي عمل خلال فترة الطوارئ وخير مثال جائحة كرونا والتي اجتاحت العالم بأكمله إلا إن البلديات استمرت بإعمالها والقيام بتلبية احتياجاتهم بلا كلل بالاضافه دورها الكبير في تنظيم المدن وعمل خطط مستقبليه.

وجب علينا تعريف عضو اللامركزية وعضو ورئيس البلدية خصوصا إننا مقبلين على استحقاق دستوري وهو انتخابات لمجالس البلديات والمحافظات ودور الأحزاب ومشاركتها في الانتخابات القادمة.

اللامركزية: يعرف مفهوم اللامركزية أكاديميا على أنه تفويض الإدارة المركزية للسلطات المحلية بعيدا عن مركز صنع القرار، فيما تطرحه الحكومة على أنه تعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار على المستوى المحلي.

البلدية : البلدية مؤسسة أهلية تتمتع بالشخصية المعنوية ذات استقلال مالي وإداري تحدث وتلغي وتعين حدود منطقتها ووظائفها وسلطتها بمقتضى أحكام هذا القانون.

رئيس البلدية : هو المسئول الأول في البلدية ومرجع المدير.

عضو البلدية : يلعب أعضاء المجلس دوراً رئيسياً في التخطيط لمستقبل مدينتنا واتخاذ القرارات بشأن ما يجب القيام به وبوصفهم ممثلين منتخبين للمجتمع، يقومون بتحديد الاتجاه الاستراتيجي وتحصيل المستحقات المالية من المواطنين لرفد الموازنة ألعامه للتمكن من القيام بإعمالها .

تعود نشأة البلديات في الأردن إلى ما قبل تأسيس الدولة عام 1921، إذْ بلغ عدد المجالس البلدية في الأردن عام 1920 عشرة مجالس بلدية وكأن مجلس بلدية اربد أول وأقدم هذه المجالس في الأردن وقد تأسس عام 1880 وتأسس مجلس بلدية الكرك عام 1884 تلاه مجلس بلدي السلط الذي تم تأسيسه عام 1893 ومجلس بلدي معان الذي تم تأسيسه عام 1905، وعليه فإن العمل في البلديات مترسخ و تلعب البلديات دور مهم في تنظيم المدن وممارسة مهامها الفنية والخدمية والإدارية.

ما بعد التعريفات سندخل إلى طريقة الخيار الصحيح لهذه المجالس والتي أتوقع إن الغالبية تعلم ما هي مهامها الإدارية والخدمية والمالية.

لذلك يجب علينا عند التوجه لصناديق واختيار المرشح المناسب أن نراعي ونعلم أن خياراتنا ستنعكس بشكل مباشر على مستوى الخدمات الموجودة في المنطقة كون البلديات على تماس مباشر مع المواطن لذلك علينا أن نختار الأصلح ومن له برامج حقيقية يمكن تطبيقها مع الميزانيات المتآكلة والابتعاد عن المظاهر التجميلية والتركيز على البنية التحتية كوننا بحاجة لصيانة دورية لهذه البنية القديمة أصلا وأيضا علينا أن نبتعد في خياراتنا عن الأشخاص التي تعمل بشكل مبالغ ووعود أشبه بالخيال يعني التظاهر بالتسابق على الخدمة المجتمعية أصبح مكشوف ونعلم حقا من يريد أن يخدم بلده وأهله ومن يبحث عن المقعد من اجل (الوجاهة) وهناك من يعمل بغطاء أنساني وهو بعيد كل البعد عن الإنسانية وعندما نتوجه إلى صناديق الاقتراع لنختار من يخدمنا لمدة 4 سنوات لنجعل الوطن بين أعيننا ولا نختار المرائي والأكاذيب والواهم دعونا نختار الحالم الذي يستطيع تطبيق حلمه ويستطيع إدارة البلدية.

ولا تنسوا الشباب الطموح والمثابر القادر بحيويته وتفكير غير تقليدي مع وجود الحكمة من الكبار حينها سيجد الانجاز الذي نحلم به اتقوا الله بأصواتكم وادلوها بأمانة لمن يستحق من اجل الأردن ومستقبل أبنائنا وخدمة أهلنا ابتعدوا عن الهويات الفرعية واتجهوا للأصلح الذي لا يتباهى بمال ولا ببرامج كاذبة اتجهوا لمن يشبهنا وعاش حياتنا ويعمل على برامج يمكنها أن تطبق على ارض الواقع.

النظام اللامركزية

للامركزية مزايا بديهية ومتعددة فهي ضرورة من ضرورات العصر الحديث الذي يمتاز برغبة المواطن في المشاركة في تسيير شؤونه المحلية، كما أن اللامركزية تجعل تسيير المصالح المحلية أكثر تطابقا مع اهتمامات المواطنين وذلك لأن المنتخب المحلي هو على دراية أحسن من الموظف المركزي بحاجيات الإقليم، كما أن اللامركزية تقرب إشراف المواطن ورقابته على الشؤون المحلية، بالإضافة إلى أن اللامركزية تعتبر من جهة مدرسة تعليم الديمقراطية وتحمل المسؤوليات، ومن جهة أخرى فإنها تعتبر مدرسة تمكن المواطنين من التدريب على سير الشؤون العمومية واكتساب تجارب مفيدة من خلال الاحتكاك بالحقائق اليومية.

مزايا نظام اللامركزية

- الأخذ باللامركزية يخفف من أعباء ومهام السلطة المركزية التي تتفرغ للمهام المركزية والإستراتيجية
- يعتبر الأخذ باللامركزية تطويرا في التنظيمات الإدارية لجهة منح الهيئات المحلية القريبة من مشاكل السكان المحليين ورغباتهم الفعلية واحتياجاتهم الحقيقية
- يجنب الأخذ باللامركزية تعقيدات البيروقراطية والروتين ويخفف من أعباء المعاملات الورقية
- يوفر الأخذ باللامركزية في الزمن وفي النفقات
- تكفل اللامركزية قدرا اكبر من العدالة في التوزيع
- تعتبر اللامركزية الإدارية مدرسة حقيقية للديمقراطية وتحمل المسؤوليات

- ينسجم نظام اللامركزية مع واقع القرية والمدينة لأنه ألأقرب على مواجهة الأزمات

تحتاج اللامركزية إلى المزيد من الشفافية والمسؤولية والمساءلة لتستطيع النجاح وتساهم في بناء وصنع وتطوير وتحديث الدولة من اصغر وحداتها لتلامس احتياجات المواطنين وتوفير البنية التحتية لهم .

الانتخابات: هو اختيار شخص بين عدد من المرشحين ليصبح نائب أو الرئيس أو العضو الذي يمثل الجماعة التي ينتمي إليها، حيث أن الانتخابات تعتبر حقا للمواطنين كما ينص الدستور الأردني.

وكما عرّف الدكتور صالح فوزي بأنه (الإجراء الذي يعبر فيه المواطنين عن إرادتهم ورغبتهم في اختيار نوابهم وحكامهم من بين عدة مرشحين، فهي تعتبر إجراء دستوري ديمقراطي لاختيار الفرد.

ولا سيما أنها إجراء دستوري لاختيار الفرد أو مجموعة من الأفراد لتشغل منصب معين.

وتعرف أيضا أنها مجموعة من المبادئ القانونية التي تتكون من نظام تشريعي الهدف منه تنظيم عملية الانتخاب تحت إشراف الهيئة المستقلة للانتخاب حتى ينتج عنها تطبيق القوانين التي تتناسب مع واقع الحال حسب التشريعات القانونية .

من إيجابيات الانتخابات: تجربة اللامركزية أضفت أهمية أخرى على هذه الانتخابات، حيث فهم الناس إلى حد بعيد بأن مجالسهم البلدية الخدمية أصبح قرارها في مناطقهم ومحافظاتهم، ولا يمكنهم أن لا يشاركوا في صناعة قرارها، وإن كان اهتمامهم قبل هذا محصورا في المجالس البلدية وخدماتها فقد أصبح اليوم القرار كاملا رقابيا وتشريعيا وتنفيذيا، أي أن بإمكانهم المشاركة بل وصناعة قرار مناطقهم التنموي والتشريعي والوطني داخل محافظاتهم وألويتهم وبواديهم.

سلبيات الانتخابات: لا ننكر وجود سلبيات في الممارسة والسلوك الاستنتاج وكثير منها يرتكز على انعدام ثقافة قانونية حتى لدى المتخصصين سواء أكان إعلاميين أو غيرهم، وكمثال على هذا نتحدث عن غياب لفهم القانون الانتخابات، حيث صدرت عن

بعض الجهات إخبار تتحدث عن النجاح بالتزكية مثلا، نظرا لقلة عدد المرشحين في مناطق ما؛ بالإضافة إلى نظام الكوتة بالإضافة إلى نسبة التعيين في المجلس حسب التشريعات القانونية.

طبيعة الانتخابات :(انتخابات حق) يعتبر الانتخاب حق لكل فرد في المجتمع ويترتب على ذلك مبدأ الاقتراع وهو مساهمة جميع أفراد المجتمع البالغين سن الرشد في الانتخاب.

(الانتخابات وظيفة اجتماعية): هو أن لا يقوموا في مبدأ الاقتراع العام وأن لا يشاركوا جميع أفراد المجتمع.

قانون الانتخابات : المادة- 1 يسمى هذا القانون (قانون الانتخاب) لمجلس النوّاب لسنة 2021 ويشتغلون به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة- 2 يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المخصصة لها في أدناه ما لم تدل ألقرينه على ذلك:

الهيئة: الهيئة المستقلة للانتخابات.

المجلس: مجلس مفوضي الهيئة.

الرئيس: رئيس المجلس.

الدائرة: دائرة الأحوال المدنية والجوازات.

الناخب: كل أردني له الحق في انتخاب أعضاء مجلس النواب وفقا لأحكام هذا القانون.

المرشح : الناخب الذي تم قبول طلب ترشيحه للانتخابات النيابية وفقا لأحكام الدستور وهذا القانون.

مجالس المحافظات": قانون اللامركزية يحتاج إلى إعادة صياغة

أكد رؤساء مجالس محافظات المملكة إن قانون اللامركزية يحتاج إلى إعادة صياغة بعض بنوده للحد من التدخلات ما بين مجلس المحافظة والمجلس التنفيذي وتحديد صلاحيات كل منها.

وبحثوا خلال الملتقى الأول الذي نظمه مجلس محافظة الكرك التحديات القانونية لمجالس المحافظات وآلية إعداد الموازنات وإقرارها والتحديات الإدارية واللوجستية وصلاحيات المجالس التنفيذية وانسجامها مع مفهوم اللامركزية.

وقال رئيس مجلس محافظة الكرك صايل المجالي خلال افتتاحه الملتقى الذي عقد في دار المحافظة أن اللامركزية جاءت لتحقيق العدالة ومكاسب التنمية بين المحافظات والمشاركة الشعبية في تحديد احتياجات مناطقهم من المشاريع الخدماتية والتنموية والاستثمارية.

وأضاف إن قانون اللامركزية يحتاج في بعض بنوده إلى التعديل لإعطاء مجالس المحافظات صلاحيات واسعة لتمكينها من القيام بمهامها وواجباتها واستعرض رؤساء مجالس المحافظات الدور الذي تقوم به المجالس من خلال إعداد دليل احتياجات مناطقهم من خدمات البنية التحتية والمشاريع التنموية.

وبينوا أن قانون اللامركزية يحتاج إلى إعادة صياغة بعض بنوده للحد من التدخلات ما بين مجلس المحافظة والمجلس التنفيذي وتحديد صلاحيات كل منها وأشاروا إلى أن المجالس تحتاج إلى أدوات العمل اللازمة لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين ضمن قانون عصري يضمن توسيع صلاحيات ومهام المجالس مؤكدين أن اللامركزية يجب إنجاحها رغم المعوقات وشح الإمكانيات لخدمة الوطن والمواطن وقالوا أن بعض بنود قانون اللامركزية تؤكد تشابك صلاحيات مع صلاحيات الحاكم الإداري داعيين أن يكون هناك تشاركيه حقيقية مع المجالس التنفيذية وإعطائها صلاحيات واسعة لتقديم خدمات للمواطنين من خلال المشاريع الخدمية والتنموية التي يتم إقرارها من قبل مجلس المحافظة وتزويد مجالس المحافظات بالكوادر الفنية والمالية وإنشاء وزارة باسم الحكم المحلي لإتباع مجالس المحافظات لها.

توصيات البحث

في ظل ما تم ذكره كثير كم كثير من التحديات حول العمل اللامركزي والذي من الممكن أن يفي صورها الجيدة لوجود بعض التوصيات والتي تعمل على تفادي بعض الإشكاليات التي نص عليها كثير من الخبراء ولتمسها المواطنين وذلك للحد من نقاط الضعف أللتي تتمحور في تقليص صلاحيات مجلس ألمحافظه (مجلس اللامركزية) والممثلة بما يلي :

1- لا ننكر أن للبلديات دور مهم في خدمة المواطن وصلاحياتها وعلى ضوء ذلك فان يكون رئيس البلدية عضو في مجلس المحافظة ممثل عن المجلس البلدي المنتخب من المواطنين
2- صياغة بعض القوانين ليتسنى لهم الشراكة الحقيقية بين مجلس ألمحافظه والمجلس التنفيذي
3- أن يكون مجلس ألمحافظه بمعزل عن الجهات الامنيه ودورها الأمني , مقتصرة على توزيع الخدمات والمشاريع التنموية والحد من مشكلتي الفقر والبطالة لتخفيف العبء عن المواطن .

نتائج البحث

إن اللامركزية الإدارية تؤكد المبادئ الديمقراطية في الإدارة ، تخفف العبء عن الإدارة المركزية، النظام اللامركزي أقدر على مواجهة الأزمات والخروج منها ، تحقيق العدالة في توزيع حصيلة الضرائب وتوفير الخدمات في كافة أرجاء الدولة، تقدم اللامركزية الإدارية حلاً لكثير من المشاكل الإدارية والبطء عكس ما سبق ذكره يمكن أن يؤدي إلى المساس بوحدة الدولة ، قد ينشأ صراع بين الهيئات 0اللامركزية والسلطة المركزية لتمتع الاثنين بالشخصية المعنوية المحلية .غالباً ما تكون الهيئات اللامركزية أقل خبرة ودراية من السلطة المركزية

أخيرا نلاحظ آن مهام الدولة المعاصرة اكبر من أي تصور لذا أصبح من المتعذر آن تنهض بها السلطة المركزية ولابد من تفعيل نظام اللامركزية وتطويره ليساهم في

تنفيذ الأنشطة والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة وصولا إلى التحديث والتطوير.

لا يستبعد خبراء في الشأن البلدي أن يواجه تطبيق الحكم اللامركزي تحديات عدة، عقب إجراء انتخابات مجالس المحافظات، المقررة العام المقبل، بالرغم من تشكل شبه إجماع بالتفاؤل بنجاح التجربة، وانعكاس نتائجها ايجابيا على دفع عجلة التنمية في المحافظات ولعل التحدي الأكبر، من وجهة نظرهم، محاولة التوأمة والتوفيق وتقليص التداخلات بين مهام أعضاء مجلسي المحافظات والبلديات، في ضوء وجود بعض التداخل والتضارب أحيانا بالصلاحيات، أوجدتها بنود في قانوني البلديات واللامركزية، على إن ذلك لا ينفي إمكانية تجاوزه بعد فترة زمنية وكان جلالة الملك عبد الله الثاني، شدد في كتاب التكليف لحكومة الدكتور هاني الملقي على ضرورة أن تستكمل حلقات الإصلاح السياسي، وتعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار التنموي، وتبدأ بإصدار الأنظمة والتعليمات الضرورية لتنفيذ قانون اللامركزية وفي هذا السياق، أكد الملقي خلال رده على كتاب التكليف السامي، انه سيتخذ إجراءات ضرورية لتمكين الهيئة المستقلة للانتخاب، من الإعداد والتحضير لانتخابات مجالس المحافظات ولإنجاح تجربة اللامركزية، لا بد، بحسب مدير عام مركز حياة لتنمية المجتمع المحلي "راصد" عامر بني عامر، من إجراء توأمة في التعليمات الصادرة بموجب قانوني البلديات واللامركزية وأكد أن هنالك تقاطعا بين عملي مجالس المحافظات والبلديات، ليكمل احدهما الآخر بالأدوار والمهام الموكلة لأعضاء كل منهما، مشيراً إلى أن انسجام العملية الانتخابية سيسهم بتغطية كل مناطق المملكة تنمويا، ما يمنع إي تضارب في المصالح والمهام بين المجلسين وفهم العلاقة مع المجالس التنفيذية التي قد تخلف نوعا من الإرباك بتنفيذها في بداية الأمر كما إن تنظيم العلاقة بين مجلسي المحافظة والبلدي، سيكون صعبا لدى تطبيق المهام، على أن ذلك لا يعني عدم انتهاء حالة الارتباك وتجاوز المعيقات بنجاح ويتطلب أن تجري الحكومة بكوادرها ومؤسساتها، تطبيقات عملية لتتأكد من جاهزيتها لإنجاح التجربة، مع

والاستعانة بالخبرات الدولية في هذا المجال ويوضح أن المشروع الذي أقرته الحكومة لتقييم قانوني البلديات واللامركزية وإنما دراسة ما ستفرزه من مشكلات وحلها مستقبلا.

يقول رئيس بلدية الزرقاء الكبرى عماد المومني إن القانون يسعى لتحديد الأولويات التنموية لتكون المسارات صحيحة، في ملامسة وتنفيذ الاحتياجات الحقيقية والواقعية لأبناء المحافظة ويتوقع أنه لدى تطبيق اللامركزية، ستنشب نزاعات على السلطة في بداية الأمر، مع وجود تناقضات في صلاحيات مجالس المحافظة والبلدية ويلفت المومني إلى جملة إرهاصات، ستفرز أثناء قيام المجالس بمهامها، لكن هذا الأمر لن يطول مع طول أمد توليهم لمهامهم ويبين أن البدء باللامركزية وإتمامه، يعد أمرا ايجابيا، وأفضل من أن يبقى مشروعا حبيس الإدراج، مبديا تفاؤلا نسبيا بنجاح التجربة، لكنه أضاف بأن الأمر سيتطلب فيما بعد إدخال تعديلات وتطويرات على قانوني البلديات واللامركزية.

رئيس بلدية اربد الكبرى حسين بني هاني يرى أن مجالس المحافظة والبلديات على حد سواء ستواجه صعوبات أثناء تأدية مهامها لتضارب الصلاحيات فيما بينهما لكنه يعرب عن أمله في أن يتم تجاوز تلك الصعوبات واستيعاب المرحلة من قبل القائمين عليها، لإنجاح التجربتين معا على أن ما يحتويه قانونا البلديات واللامركزية يعدان مكملين لبعضهما من ناحية المهام والأدوار المتعلقة بتنمية المجتمعات المحلية.

المراجع

أولا: الكتب

1- محمد علي الخلايله (2010) القانون الإداري / ماهية القانون الإداري.
2- خالد الزعبي (1993) تشكيل المجلس المحلي / دار الثقافه والنشر والتوزيع .
3- عمر الشوبكي (1981) مبدأ الرقابه على إعمال الاداره في الأردن / المنظمة العربية للعلوم الاداريه عمان.
4- عبدالرازق الشيخلي (2001) الاداره المحلية/دراسة مقارنه.
5- م . عبد الله أبو زيد / كتاب عمون

ثانيا: الرسائل العلمية

1- د. جهاد المنسي – القانون الإداري
2- عبد الله عطا لله المزارقه البطوش (2008) دور المجلس البلدي في تنمية المجتمع المحلي .
3- فاطمة ربايعه (1995) دور مجالس الخدمات المشتركة في التنمية .

ثالثا: الدساتير والقوانين

1- الدستور الأردني لسنة (1952) وتعديلاته.
2- قانون البلديات رقم 41 لسنة (2015) وتعديلاته .